مُنَاخ
MUNAKH
دراسات ومعلومات بيئية

تقريـر

أزمة القمح العالمية

الحق في الغذاء حق للريف كما للمدينة

تقريـر

أزمة القمح العالمية

الحق في الغذاء حق للريف كما للمدينة

creative commons

مقدمة

أعلنت الحكومة المصـرية في الرابع عشـر من مارس الماضـي عن عدد من الإجراءات التي تخص منظومة القمح المحلية وعمليات إنتاجه وتوريده للسـوق وأيضـا عن عدد أخر من الإجراءات المتعلقة بضـبط سـوق تجارة القمح وبيع الخبز. تسـتهدف الحكومة من تلك الإجراءات التحوط ضـد الزيادات في أسـعار القمح العالمية، لكن تلك الإجراءات ترتبط بشـكل وثيق بسـبل عيش الفلاحين المصـريين في الريف وأمنهم الغذائي الفردي، كما تعبر عن سـعي حكومي حثيث للسـيطرة علي المنتجات الزراعية الأسـاسـية بطرق تتخطي الأليات الطبيعية في السـوق. تركز الإجراءات الحكومية الحالية وعملية الترويج الإعلامي لها علي أن الوضـع الحالي هو حالة إسـتثناء تتطلب من الجميع الرضـوخ لتلك الإجراءات من أجل المرور من الأزمة الحالية، لكنها في الوقت ذاته تغفل حقوق الفلاحين المصريين بشكل أساسي وتحاول أن تحملهم العبئ الأكبر في الأزمة الحالية.

ركز القرار الحكومي علي عدد من الإجراءات وهي كما يلي:

1- إلزام المزارعين بتسـليم محصـول القمح الحالي، بواقع 12 أردب (الطن = 6.66 أردب) لكل فدان كحد أدني، وهو ما يمثل 60٪ تقريبا من إنتاجية الفدان الرسمية وهو رقم مبالغ فيه بحسب الشواهد الواقعية.

2- حظر بيع الكميات التي تزيد على الحد الأدنى إلا بتصـريح من الوزارة يحدد الكميات والأغراض ومكان التخزين.

3- إلزام من اشتروا قمحًا محليًا قبل صدور القرار بأن يسلموه بالقواعد نفسها المفروضة على المزارعين .

4- يحظر القرار أيضـا نقل القمح من أي مكان بدون تصـريح من الحكومة، يعاقب أي مزارع لا يلتزم بتسـليم الحد الأدنى من القمح بالحرمان من السماد المدعم المقرر له في الموسم الصيفي، وكذلك بالحرمان من أي دعم من البنك الزراعي.

5- وضـع القرار حوافز لتسـليم القمح في الموسـم الحالي بصـرف أسـمدة الموسـم الصـيفي المدعمة كمكافاة لمن يورد ما يزيد عن 90٪ من المحصـول، وهي مكافأة مرتبطة بمن يزيد ملكيتهم الزراعية عن 25 فدان.

تهدد القرارات السابقة- حال طبقت علي نطاق- سبل معيشة ملايين الفلاحين في الريف وحقهم الأصيل في الغذاء وفي التصرف في ملكياتهم الخاصة من المحاصيل، فعلي الرغم من سعي القرارات التي سلفت لأن تضـع نوعا من الضـبط الغائب عن سـلسـلة توريد القمح المحلية في مصـر، إلا أنها تغفل حق الفلاحين في السيادة والسيطرة علي الغذاء الذي ينتجونه من ملكياتهم الزراعية الخاصة. وتغفل بشكل كبير أليات السـوق الحرة التي تتبعها الحكومة في سـوق السـلع الزراعية بشـكل عام في مصـر والتي كانت مرتكز عمليات تحرير قطاع الزراعة في مصـر منذ الثمانيات، والتي لطالما دافعت عنها الحكومة أنها السـبيل

الوحيد لزيادة الإنتاجية وتطوير القطاع الزراعي، وهو ما جعلها في 1992 تبدأ في تفعيل عدد من القوانين الهامة الخاصة بالقطاع الزراعي أهمها قانون تحرير الإيجارات الزراعية والذي جعل أسعار الإيجارات مرتبطة بأليات السوق الحرة وليست محددة من قبل الدولة.

كما أن القرارت السـابقة تنتهك عددا من الحقوق الأسـاسـية للفلاحين بوصـفهم منتجين للغذاء، فهي تنتهك في البداية حقهم في الملكية، وفي تلك الحالة ملكية ما يزرعونه من خلال فرض زسـعار أقل من الأسـعار العالمية لتوريد القمح، والتي تسـتورد عبرها الحكومة المصـرية القمح من الخارج. تتناقض تلك الإجراءات الحكومية مع الدسـتور المصـري وخاصـة المادة 79 من الدسـتور والتي تنص علي أنه " لكل مواطن الحق فى غذاء صـحى وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين الموارد الغذائية للمواطنين كافة. كما تكفل السـيادة الغذائية بشـكل مسـتدام، وتضـمن الحفاظ على التنوع البيولوجى الزراعي وأصـناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال."

بالتالي وبحسـب نص الدسـتور فإن السـيادة الغذائية علي الموارد حق يكفله الدسـتور للفلاحين وصـغار منتجي الغذاء، وتعرف السيادة الغذائية بأنها "حق الشعوب في غذاء صحي وملائم ثقافيًّا، ينتج من خلال أساليب صحيحة ومستدامة بيئيًّا، وحقها في تحديد نظمها الغذائية والزراعية. وتضع تطلعات أولئك الذين ينتجون ويوزعون ويسـتهلكون الغذاء في قلب النظم والسـياسـات الغذائية بدلًا من الدفاع عن حرية الأسواق والشركات. وتدافع عن مصالح وإدماج الأجيال المقبلة" .[1]

يمكننا إذن أن نفهم أن السـيادة الغذائية في حالتنا المصـرية تعبر عن مفهوم أكثر إتسـاعا من الأمن الغذائي، والذي غالبا ما يقصد به الأمن الغذائي لسكان المدن، مستهلكي الغذاء النهائيين بغض النظر عن الفلاحين وملايين منتجي الغذاء في مصـر. يولي مفهوم السـيادة الغذائية الذي نص عليه الدسـتور المصري مفهوم التجارة أهمية كبيرة، فيدافع عن أساليب تبادل تجاري أكثر عدلًا تحقق ظروف عمل لائقة وشـروطًا عادلة للتجارة بالنسـبة للمزارعين ومنتجي الغذاء في المناطق الريفية من أجل بيع وتسـويق حاصـلاتهم الزراعية بالأسـعار العادلة، وتقليل الاسـتغلال الذي يمكن أن يتعرضـوا له من قبل الوسـطاء والشـركات الكبرى والحكومات في حالة الإجراءات الاسـتثنائية أو في الوضـع الطبيعي.

تجعلنا تلك القرارات الأخيرة، نفكر في الأليات التي تسـتخدمها الحكومة خلال تلك الأوضـاع الاسـتثنائية، وعلاقة تلك الأليات بالحقوق التي يجب علي الفلاحين الحصـول عليها في الأوقات الطبيعية. فالدولة والحكومة المصـرية لا تقدم الكثير من الدعم العيني أو المادي للفلاحين في مصـر، أسـعار الطاقة شـبه محررة بالكامل، وأسـعار السـماد كذلك ، ولا يحصـل الفلاحون المصـريون علي الكثير من الدعم التقني من وزارة الزراعـة أو من مـديريـات الإرشـاد الزراعي خلال مواسـم زراعـة المحـاصـيـل المختلفـة. وفي حين يغيب الدعم عن الفلاحين في الأوقات الطبيعية، تسـرع الحكومة في أوقات الأزمات لإتخاذ مثل تلك القرارات التي تؤثر بشكل مباشر علي وسائل عيش الفلاحين، فمن شأن إجبار الحكومة للفلاحين علي تسـليم القمح بأسـعار أقل من الأسـعار العالمية أن يجعلهم عرضـة لخسـارة كبيرة. حتي وإن قررت

[1] - جين هاريغان (مؤلفة)، أشرف سليمان (مترجم)، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في المنطقة العربية، عالم المعرفة، أكتوبر 2018، ص 24- ص 32.

الحكومة أن تشـتري بالأسـعار العالمية فإن الفلاحين وبالأخص صـغار منتجي القمح يفضـلون الاحتفاظ به من أجل الاسـتخدامات العائلية والأسـرية أو كعلف للحيوانات التي تمثل رأس مال مهم للفلاحين في ظل ارتفاع أسعار الأعلاف البديلة.

في هذه الورقة، نســعى للنظر عن قرب لتأثير تلك القرارات الأخيرة علي ســوق القمح والخبز في مصــر، بشــقيه المديني والريفي؟ وذلك من خلال فهم حقيقة الوضــع الحالي لمنظومة القمح المحلي وتحليل أســباب عزوف الكثير من الفلاحين عن توريد القمح للحكومة. تنطلق الورقة أيضــا من مفهوم الحق في الغذاء بوصــفه تحقيق للأمن الغذائي الفردي وعلي المســتويات المحلية وليس مجرد خطاب قومي حول الأمن الغذائي الوطني.

خلفية عن سوق القمح في مصر

لطالما كان هاجس تحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح مسـيطرا علي الخطاب الحكومي، لكن هذا الهاجس والذي تدرك الحكومة أنه صـعب المنال في مصـر نتيجة الاسـتهلاك المرتفع من القمح محليا، حيث يصـل متوسـط إسـتهلاك المصـريين للقمح سـنويا لما يقارب 21 مليون طن، وهي مسـاحة تتطلب أن نزرع علي الأقل 8.4 مليون فدان سـنويا، إذا إفترضـنا رقما مرتفعا لإنتاجية الفدان في مصـر يقدر في حدود 2.5 -3 طن قمح لكل فدان. ذلك الرقم من المسـاحة المزورعة هو رقم غير منطقي بل ومسـتحيل تحقيقه لأن ذلك سـوف يعني زراعة الأراضـي المصـرية كلها تقريبا بالقمح دون غيره من السـلع في موسـم الشـتاء .[2]

يبدو إذن تحقيق قدر معقول من الإنتاج من القمح هو الهدف المنطقي للحكومة، لكن الحكومة غالبا ما كانت تتخلي عن الفلاحين المصـريين بتقليل الدعم الموجه للسـماد ورفع الدعم المتكرر عن مدخلات الطاقة والتي هي مهمة جدا لعمليات الزراعة مثل الري والنقل وغيرها، لكن حينما حدث الأزمة الحالية تسعي الحكومة لأن تتدخل في السوق بشكل أكثر عنفا وتهدد الفلاحين بالحبس والغرامة حال لم يسلموا نسب القمح التي وضعتها الحكومة .[3] تضع مشكلات القمح المتكررة أمام أعيننا مشكلات أكبر علي المدي البعيد، فمع التغيرات المناخية الحالية من المتوقع أن تنخفض إنتاجية القمح بمقدار 36٪ بحلول عام 2050. [4] وبالتالي علي المدي البعيد تظل مشـكلة القمح حاضـرة طالما كانت معدلات الاسـتهلاك من القمح تنمو مع النمو السكاني.

خلال موسـم الحصـاد الحالي، وبحسـب أرقام الحكومة الرسـمية لدينا ما يقرب من 3.5 مليون فدان مزورع من القمح، ما يجعل الإنتاج المحلي من القمح في حدود 9 مليون طن أي ما يقرب من 42٪ من إحتياجاتنا من القمح للإستهلاك السنوي. تستورد هيئة السلع التموينية والقطاع الخاص في مصر باقي الاحتياجات السـنوية من القمح بواقع حوالي 13 مليون طن في العام الماضـي. [5] لكن تلك الأرقام الرسـمية غالبا ما يكون مبالغا فيها بعض الشيء لأن إحصاءات القمح السنوية تعتمد علي ما تحصيه الجمعيات الزراعية في مصـر بناءا علي عملية توريد السـماد للمحاصـيل الشـتوية، والتي تورد من خلالها الحكومة 4 أجولة سـماد لكل فدان. لكن غالبا ما تكون تلك التقديرات غير دقيقة بسبب تسجيل الكثير من الأراضي علي أنها مزورعة بالقمح في حين تكون تلك الأراضـي مزروعة بمحاصـيل أخري، وهي ممارسـة معتادة يعرفها الجميع.

يجعل ذلك التقدير السيء وجودة البيانات المنخفضة الحكومة في وضع أسوأ فيما يتعلق بالمستهدفات السـنوية لشـراء القمح، فحتي شـهرين كانت مسـتهدفات الحكومة 3.5 مليون طن، ومع زيادة الأسـعار

---

[2] - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات المساحة المحصولية والإنتاج النباتي 2019، علي الرابط : https://bit.ly/3iOhPkx

[3] - صقر النور، حرب أوكرانيا: لأن الخبز لا يُصنع من الفراولة، تقرير، موقع المنصة، تاريخ النشر 13 مارس 2022، تاريخ الزيارة 30 مارس 2022 ،علي الرابط التالي : https://bit.ly/3LnAdwL

[4] - محاصيل الدلتا تحت رحمة التغيرات المناخية في 2050، تقرير، موقع إندبنتت عربية، تاريخ النشر 27 يناير 2022 ، تاريخ المراجعة 8 إبريل 2022 ، علي الرابط :https://bit.ly/3v3Vrcv

[5] - الحكومة ترفع مستهدفها لمشتريات القمح المحلي مع احتدام الصراع الروسي الأوكراني، نشرة إنتربرايز، بتاريخ 2 مارس 2022، تاريخ المراجعة 30 مارس 2022 ، علي الرابط: https://bit.ly/3tNUUfl

العالمية منذ بداية العام الجاري رفعت الحكومة مستهدفات القمح ل4 مليون طن، ثم ل5.5 مليون طن مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية، وحاليا تتحدث الحكومة عن سعيها لشراء ما يقرب من 6 مليون طن من القمح المحلي ما يعادل علي الأقل 70٪ من الإنتاج الكلي بإفتراض دقة تقديرات المساحة المحصولية. يجادل الكثيرون أن تلك المستهدفات الخاصة بشراء 6 مليون طن صعبة بل مستحيلة التحقيق في ظل الوضع المعقد لسلسلة توريد القمح في مصر، وهو ما سوف نتعرض له لاحقا في هذه الورقة.

لا ترتبط عملية إستيراد القمح فقط بالخبز فقط، وبحسب تقرير لوزارة الزرعة الأمريكية فإن مصر إستوردت في 2020 ما يقرب من 13.2 مليون طن من القمح، ذهبت 5.4 مليون طن منها لهيئة السلع التموينية بشكل مباشر كدقيق من أجل إنتاج الخبز المدعم، بينما ذهبت 7.5 مليون طن للقطاع الخاص لإنتاج المخبوزات الأخرى والمعجنات وغيرها من منتجات الأغذية التي يدخل القمح كمكون أساسي فيها .[6] تشير دراسة حديثة أن المصريين يحصلون علي أكثر من ثلث سعراتهم الحرارية اليومية و45٪ من البروتين اليومي من خلال مكونات غذائية يدخل القمح كمكون فيها وخاصة في صورة الخبز، وهو ما يتسبب في الكثير من المشكلات الصحية مثل إنتشار التقزم والسمنة وغيرها من الأمراض المرتبطة بسوء التغذية في مصر. [7]

مشكلات سلسلة توريد القمح في مصر

تعاني سلسلة التوريد في محصول القمح كغيرة من المحاصيل الزراعية في مصر من مشكلات عدة أهمها ما يلي:

1- **الفاقد في مرحلة الحصاد والنقل والتخزين**: تقدر دراسة حديثة نسبيا للفاو نشرت في 2015 أنها تقدر بما قيمته 20٪ من المحصول في مصر. [8] في حين تصل نسبة الفاقد بحسب التقديرات المحلية تصل ل25٪ بحسب مصادر في وزارة الزراعة المصرية .[9]

2- **سيادة طابع الارسمية في سلسة توريد القمح**: وذلك بسبب أن زراعة القمح في مصر هي زراعة للكفاف Substance agriculture أي أن إنتاجها يتم بالأساس من صغار الفلاحين الذين يزرعون القمح من أجل استهلاكهم واستهلاك الحيوانات الخاصة بهم. يؤدي ذلك بالتبعية أن إنتاج القمح من الأراضي يخرج جزء كبير منه خارج أسواق الاستهلاك أو يتم تداوله علي مستويات وأسواق ضيقة ومحلية للغاية. تقدر

[6] - Ahmed Wally and others, Egypt is able to secure a steady supply of grains during the COVID-19 Pandemic, Report, USDA Website, on the link : https://bit.ly/3lltBaE

[7] - Veninga, W., Ihle, R. Import vulnerability in the Middle East: effects of the Arab spring on Egyptian wheat trade. Food Sec. 10, 183–194 (2018). https://doi.org/10.1007/s12571-017-0755-2

[8] -Food losses and waste reduction and value chain development in Egypt and Tunisia,FAO Report, on the link : https://bit.ly/3Lwbc2l

[9] - تقرير رسمى: مصر تفقد مليونى طن من إنتاج القمح سنوياً بسبب «التداول والتخزين»، تقرير،جريدة المصري اليوم، تاريخ النشر : 20 إبريل 2018 ، تاريخ الرجوع : 31 مارس 2022، علي الرابط : https://bit.ly/3Dvu2US

تلك الكمية بحوالي نصف الإنتاج السنوي من القمح في مصر بحسب تقرير الأمن الغذائي العربي في 2020.[10]

3- **الاستخدامات المتعددة للقمح** : يؤدي انخفاض هوامش الربحية في القمح بالمقارنة مع المحاصيل الأخرى وخاصة الخضروات إلي لجوء الفلاحين لإستخدمات أخري للقمح تجعل القيمة المضافة منه علي مستوي الاقتصاد الأسري أفضل مثل إستخدام القمح كعلف للحيوانات، بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف المستمر. وتعتبر الماشية عامل مهم جدا بالنسبة للفلاحون وخاصة صغار الفلاحين الذين يعتمدون عليها كمصدر لتخزين القيمة وإستخدام حصيلة مبيعاتها في توفير المصروفات الكبيرة والطارئة بالنسبة إليهم.

3- **زيادة حجم الوسطاء في تجارة وتوريد القمح**: وهي العملية التي تؤدي بالفلاحين بالحصول علي أقل القليل من أسعار القمح، ولجوء الفلاحون لتداول القمح بعيدا عن السوق.

4- **نقص الدعم الحقيقي المقدم من الدولة من أجل زراعة القمح**: فبعد تحرير أسعار الطاقة بالنسبة للفلاحين، ونقص دعم السماد حيث تقدم الدولة ما قيمته 4 أجوله من السماد لمحصول القمح الشتوي لكل فدان في حين يحتاج الفدان في المتوسط لأكثر من 8 أجولة للقمح، وتقدم الدولة تقريبا دعم يقدر ب 100 جنية علي أقضي تقدير وهو الفرق بين سعر السماد في الجمعيات الزراعية وبين السوق السوداء بالتالي لا يجد الفلاحون الدعم الازم من أجل زراعة محصول منخفض الربحية مثل القمح. تلعب تلك العوامل وغيرها أدوارها مهمة في نقص المورد من القمح سنويا إلي الدولة، ممثلة في هيئة السلع التموينية والمطاحن العامة والتي تجعل من عملية توريد كل إنتاج القمح أو حتي 60٪ منه كما تستهدف الحكومة عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة.

يأتي هنا الدور علي الدولة، والتي في ظل الأزمة الحالية قررت أن تتخذ الإجراءات الاستثنائية التي سبق ذكرها، والتي تعني إن نفذت عمليات مصادرة للقمح وهو بالمناسبة شيء من المستبعد أن تنجح الحكومة في عمله بسبب مشكلات متعلقة بقدرتها الأمنية واللوجستية علي فعل ذلك. لكن علي الجانب الأخر تجعلنا تلك الإجراءات المقترحة من الحكومة نفكر في العلاقة بين الدولة والفلاحين وخاصة في أوقات الأزمات.

لم تقدم الدولة الدعم للفلاحين طوال العقود الماضية، وتركتهم في أحيان كثيرة عرضة لخسائر موسمية في محاصيل عدة أهمها محاصيل مثل البطاطس، لكن حينما إرتفعت الأسعار العالمية للقمح بحثت الدولة عن البديل المحلي المتوفر في القمح الذي ينتجه صغار الفلاحين. إرتفع سعر القمح العالمي ل400 دولار للطن تقريبا مع الأزمة الروسية الأوكرانية وهو ما يعادل حوالي 7200 جنية بالأسعار الجديدة للدولار (الدولار =18 جنية) وذلك بدون حساب تكلفة النقل والتي من المتوقع أن تزيد التكلفة في كل طن بحوالي 500 جنية علي الأقل. أي أن سعر طن القمح المستورد في مصر إذا إستوردنا بالأسعار

[10] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020، تقرير، علي الرابط :
http://www.aoad.org/Arab_food_Security_Report_2020.pdf

المرتفعة سوف يصبح في حدود 7700 جنية، يترجم ذلك في سعر أردب القمح في السوق المحلي بالحوالي 1160 جنية، في حين تقدم الحكومة الأن سعرا يتراوح بين 865-885 جنية [12]. بالتالي فإن الحكومة علي الأقل تقدم سعرا أدني بكثير من السعر العالمي تحديدا حوالي 30٪ أدني من السعر العالمي.

الحق في الغذاء ليس لسكان المدن فقط.

غالبا ما يركز الخطاب الحكومي حول الأمن الغذائي علي مفهوم الأمن الغذائي القومي، أو علي مستوي الدولة بمعني توافر السلع والمنتجات الغذائية في الأسواق سواء عبر أليات تطوير الاكتفاء الذاتي من تلك السلع أو عبر الاستيراد. لكن غالبا ما يهمل مفاهيم أكثر أهمية مثل الأمن الغذائي للأفراد، والأمن الغذائي للمجتمعات المحلية. وهي مفاهيم تنبثق من مفاهيم أهم مرتبطة بالحق في الغذاء الصحي والملائم. تخبرنا الكثير من الدراسات العلمية أن تحقيق الأمن الغذائي علي المستوي القومي لا يعني بالضرورة تحقيق ذلك علي مستوي الأفراد، فالحصول علي الطعام قضية أعمق بكثير من توفر السلع، وإنما ترتبط بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية مثل القدرات الشرائية للمواطنين ومستويات الدخول والتفاوت في تلك المستويات بين الرجال والنساء وبين الريف والحضر وبين الفئات الاجتماعية المختلفة.

إذا نظرنا لمصر نجد أن هناك علاقة بين الفقر والذي يتركز في مصر في الريف في العقود الأخيرة، وبين نقص التغذية. فخلال العقدين الماضيين سجلت مصر زيادات مطردة في معلات الفقر والتي إرتفعت من 16.7 في عام 2000 إلي ما يقرب من 29.7 ٪ حاليا. ومعها إرتفعت معدلات نقض التغذية من 14٪ سنة 2009 إلي ما يقرب من 25٪ حاليا من السكان. لا يزال الفقر في مصر ظاهرة ريفية بإمتياز بحسب بحث الدخل والانفاق الأخير ما زال أكثر من ثلثي الفقراء في مصر يعيشون في الريف، في حيث ترتفع نسبة الفقراء بشكل كبير في الريف عنها في الحضر ففي ريف الوجة القبلي (الصعيد) أفقر الأقاليم علي مستوي الجمهورية نجد أن 48٪ من السكان فقراء. تشير الدراسات أيضا أن الأشخاص الذين يعملون في قطاع الزراعة والصيد هم ثاني أكثر الفئات تعرضا لمخاطر إنعدام الأمن الغذائي بعد العاملين في قطاع الخدمات، حيث أن 31 ٪ من العاملين في قطاع الزراعة عرضة لفقدان الأمن الغذائي الفردي حال حدوث الأزمات الغذائية. [13]

تفتقد سياسات الأمن الغذائي علي المستوي الوطني تلك القدرة علي فهم الترابط والتركيب في الواقع الغذائي في مصر، وخاصة العلاقة بين الأمن الغذائي الفردي والفقر. وبالتالي لا تحقق تلك السياسات

[11] - طن القمح = 6.6 أردب قمح. الأردب =150 كيلو جرام من القمح.

[12] - بعد إقرار الحافز الإضافي .. تعرف على أسعار توريد إردب القمح المحلي، تقرير، المصري اليوم، علي الرابط : https://bit.ly/3K3G4Hy

[13] -Helmy, I. & Roushdy, R. (2019). Household Vulnerability and Resilience to Shocks in Egypt. Working Paper No. 1362, Cairo: Economic Research Forum. On the link : https://erf.org.eg/app/uploads/2019/10/1362.pdf

العدالة الاجتماعية لأنها لا تعتمد في تصـميمها سـوي علي مجموعة من الأبعاد الاقتصـادية التي في غالب ما تتركز حول أهداف توافر الغذاء في الحضر بالنسبة للسكان الحضريين، وحتي داخل الحضر في مصر تظهر التفاوتات في الحصـول علي الغذاء والأمن الغذائي بشـكل كبير نتيجة التفاوتات الحادة في الدخول في مصر.

تبدو إذن محاولات الحكومة الحالية للسـيطرة علي سـلسـلة توريد القمح هي محاولة لإزاحة الحق في الغذاء من علي عبئها نحو الفلاحون الصغار والفقراء، والذي تتهمهم الحكومة بشكل رسمي وغير رسمي بتهديد الأمن الغذائي علي مسـتوي الدولة بسـبب إمتناعهم عن توريد نسـب من القمح الذي أنتجوه، ويمكننا أن نلحظ تلك العنصـرية الجغرافية ضـد صـغار الفلاحين في خطابات سـياسـية أخري تروج لها الحكومة فيما يتعلق بالتعدي علي الأراضـي الزراعية والتي تتهم فيه الفلاحين بأنهم يهددون الأمن الغذائي رغم أن صـغار الفلاحين ما زالوا المورد الأكبر للغذاء في مصـر حيث يشـكلون ما نسـبته 63٪ من إجمالي إنتاج المحاصيل في مصر الموجهة للسوق المحلي [14].

[14] - صقر النور، صغار الفلاحين ومعركة كورونا: غائبون عن خطط الدعم.. حاضرون في خطوط الإمداد، تقرير،موقع المنصة، تاريخ النشر:30 مارس 2020، تاريخ المراجعة 1 ابريل 2022.

توصيات

في ضوء ما سبق، ومع الإعتراف بأن ارتفاع أسعار القمح العالمية قد تسبب فعليا أزمة عميقة لسلسة إنتاج وتوريد الخبز المدعم الموجه بالأساس للفقراء وخاصة في المدن، فإن العديد من التوصيات يمكننا تقديمها دفاعا عن حق الفلاحين في إمتلاك محاصيلهم وبيعها بأسعار عادلة وفق لأليات السوق، وأيضا الحق في الغذاء لملايين المصريين الفقراء الذين يعتمدون علي الخبز المدعم كغذاء ضروري ويومي لهم

تشمل تلك التوصيات المقترحة لإدارة الأزمة الحالية ما يلي :

1- رفع سعر توريد القمح حاليا للأردب من 865 جنية للأردب إلي ما 1000 -1100 جنية للأردب بما يكافئ تقريبا السعر العالمي في الوقت الحالي.

2- تحديد نسب تصاعدية لتوريد القمح لكل الفلاحين، تبدأ بشكل أقل في المساحات الأصغر وترتفع لتصل ل 60 ٪ في المساحات الأكبر ما يزيد عن 25 فدان.

3- محاولة ضبط أسعار سوق العلف المحلي، من خلال تقديم دعم عاجل للفلاحين علي الأعلاف يستمر لمدة 6-8 أشهر حتي نهاية الأزمة حتي يحفز ذلك الفلاحين علي توريد القمح.

4- تقديم حوافز نقدية لتوريد القمح تعتمد علي تقديم دعم نقدي مستدام طوال السنة للفلاحين الذين يزرعون القمح وذلك من خلال برنامج قومي للتشجيع علي زراعة القمح.

5- الاتجاة لرفع نسب القمح المزروع في الأراضي الجديدة كبديل عن زراعته في الوادي والدلتا حيث أن القمح محصول منخفض الربحية بالتالي مع زراعته علي مساحات كبيرة يمكن ذلك أن يقلل التكلفة ويرفع من هوامش الربحية.

6- التوسع في البرنامج القومي للصوامع ورفع القدرات التخزينية وتطوير منظومة إدارة الصوامع لتستوعب أكثر من 7-8 مليون طن من القمح وهي تساوي تقريبا ضعف القدرة التخزينية الحالية.

7- بناء سياسات زراعية كلية ترتبط بأهداف الأمن الغذائي المصري وترتبط بزراعة المحاصيل الاستراتيجية للأمن الغذائي المصري مثل القمح والفول والذرة وغيرها من المحاصيل.

خاتمة

يعتبر القمح محصولا استراتيجيا للدولة المصرية بالفعل،حيث يعتمد معظم السكان علي القمح في توفير حاجاتهم الغذائية اليومية، وتتزايد أهمية القمح وحساسيته بالنسبة للطبقات والفئات الاجتماعية الأفقر، والتي يمثل لها الخبز مصدرا رخيص للحصول علي السعرات الحرارية اليومية. لكن القمح مهم للفلاحين في الريف، كما هو مهم لسكان المدن. محصول إستراتيجي للفلاحون الذي يعتبر القمح بالنسبة لهم أكبر من قيمته الاقتصادية المباشرة وإنما بمثابة توفير مؤونة سنوية من الخبز والعلف للماشية التي يربونها ويعتمدون عليها بشكل كبير، وتمثل ركنا مهما من أركان الاقتصاد الزراعي.

بالتالي فإن الاكتفاء الذاتي من القمح إذا كانت الدولة تريد فعلا أ ن تحقق نسب جيدة منه، فإن ذلك لن يأتي سوي بتغيير أنماط الزراعة الكبيرة في مصر وخاصة في الأراضي المستصلحة والتي تسيطر زراعات الخضروات والفاكهة الموجهة للتصدير عليها. تمثل تلك الأراضي الجديدة حوالي 3.1 مليون فدان أي تقريبا المساحة السنوية المزروعة من القمح في الوادي والدلتا ويمكن للحكومة التفاوض مع أصحاب المصلحة في تلك المزارع الكبيرة لزراعة القمح إذا أرادت أن تحافظ علي استقرار سوق القمح المحلي بدلا من الاعتماد علي الفلاحين الصغار. يبدو الإنتاج الكبير للقمح أيضا مناسب وبشدة للسوق المصري، فمن شأن إنتاج تلك المزارع الكبيرة أن تحل كثير من مشكلات سلاسل التوريد الخاصة بالقمح، فهي لا تحتاج للوسطاء لضخم منتجاتها في السوق كمان أن الكثافة الاستثمارية في تلك المزارع والإدارة الحديثة لعمليات الزراعة فيها سوف تجعل إنتاج القمح أكثر ربحية مقارنة بإنتاجه من الأراضي القديمة. لكن ما تحاول الحكومة المصرية أن تفعله حاليا من خلال تقييد عمليات تداول القمح في السوق غير الرسمية لن يفلح، وإن أفلح فسوف يؤثر بشدة علي الأمن الغذائي ومقدرات عيش الفلاحين.